قياس وتحليل أثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

د. مصطفى محمد ابراهيم
البنك المركزي العراقي
mustafamohamad1986@gmail.com

م.د. نسرين غالي قاسم
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الإدارية - بغداد
nsreen_ghali@mtu.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.S.17

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/١٠ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٥/١٥ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٨/١٥

المستخلص

تمثل التنمية المستدامة القاعدة الأساسية لتقدم البلدان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ولكنها تتأثر بعدة عناصر داخلية وخارجية التي تحول دون تحقيق أهدافها في العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص ولاسيما الصدمات الاقتصادية المزدوجة التي مر بها العراق عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢١، فقد سعى البحث إلى بيان أثر التنمية المستدامة في معالجة هذه الصدمات فتمثلت مشكلة البحث بالتساؤل ما هي العلاقة والأثر بين التنمية المستدامة والصدمة المزدوجة اقتصادياً في العراق، وما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، أما فرضية البحث فتمثلت بوجود علاقة طردية بين الصدمة المزدوجة ومسار التنمية المستدامة في العراق، أما أهم استنتاج فتوصل البحث إلى أن الاهتمام بالتنمية المستدامة تجعل الاقتصاد في البلد معافي ومتطور، أما أهم التوصيات على الحكومة الأخذ بتجارب البلدان التي فيها حلول منطقية وواقعية للاقتصاد لضمان اقتصاد معافى في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية، مؤشرات الصدمات الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (خاص) ٢٠٢٣
الصفحات: ٢٨٩-٣٠٤

Measuring and analyzing the impact of Sustainable Development in Addressing Economic shocks in Iraq for the period (2003-2022)

Dr. Mostafa Mohamed Ibrahim
Central Bank of Iraq
mustafamohamad1986@gmail.com

Dr. Nisreen Ghaly Qassem
Central Technical University
Administrative Technical College-Baghdad
nsreen_ghali@mtu.edu.iq

Abstract

Sustainable development represents the basic basis for the progress of countries economically, socially and politically, but it is affected by several internal and external elements that prevent the achievement of its goals in the world in general and Iraq in particular, especially the dual economic shocks that Iraq went through in 2003 and 2021. The research sought to clarify the impact of these Shocks on achieving the goals of sustainable development in Iraq, so the research problem was represented by asking what is the relationship and impact between the double shock economically on the path of sustainable development in Iraq and what are the most prominent problems that the Iraqi economy suffers from. As for the most important conclusion, the research reached that interest in sustainable development makes the economy in the country healthy and developed. As for the most important recommendations, the government should adopt the experiences of countries that have logical and realistic solutions for the economy to ensure a healthy economy in the future.

Key words: Economic Shocks, Indicators of Economic Shocks, Sustainable Development, Indicators of Sustainable Development.

المقدمة:

تلعب التنمية المستدامة دوراً مهماً وايجابياً في ايجاد الحلول لأغلب المشاكل التي تواجه البلدان ومنها البلدان النامية سواء كانت مشاكل اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية ويتميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد أحادي الجانب بسبب الطابع النفطي الريعي، وهي سلعة متغيرة السعر بسبب تعرضها لظروف وتغيرات داخلية وخارجية، لذلك يتوجب على المختصين ولاسيما الحكومة التنفيذ بوضع الية للتنويع الاقتصادي بكافة القطاعات لضمان سير التنمية المستدامة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣، إذ مثلت حجم الصادرات النفطية في الموازنة العامة للبلد تقريباً 95%، فضلاً عن الايرادات المتحققة التي تعتمد عليها المالية العامة في تسديد الانفاق الاستهلاكي، وقد شمل البحث ثلاثة مطالب، فضلاً عن اختبار الفرضيات واستخدام النموذج القياسي، فكان المطلب الأول مقدمة ومنهجية البحث، والثاني الإطار النظري للمتغيرين، والثالث التحليل القياسي للمتغيرات في ظل البيانات للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢).

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بالتساؤل: ما هي العلاقة والأثر بين الصدمة المزدوجة اقتصادياً والتنمية المستدامة في العراق؟ وما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي؟

ثانياً: أهمية البحث:

يهتم البحث بإبراز دور التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق، وكذلك ايجاد الوسائل الناجحة للمشاكل الاقتصادية في البلد من خلال أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً:هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. بيان أثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق.
٢. بيان الصدمات الاقتصادية التي مر بها العراق للمدة المبحوثة وهي ٢٠٠٣-٢٠٢١.
٣. الاطلاع على مؤشرات التنمية المستدامة، وكذلك مؤشرات الصدمات الاقتصادية في العراق.

رابعاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث مفادها:

الفرضية الصفرية: توجد علاقة طردية بين التنمية المستدامة و الصدمات الاقتصادية في العراق.

الفرضية البديلة: توجد علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والصدمات الاقتصادية في العراق.

خامساً: عينة البحث:

العينة المكانية: دراسة تحليلة وقياسية في العراق.

العينة الزمانية: ٢٠٠٣-٢٠٢٢.

سادساً: منهج البحث:

استخدم الباحثين أسلوب الاحصاءات الوصفية ثم اختبار نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL) ثم اختبار قوة وسلامة النموذج (Heteroskedasticity Test) الذي يحقق استقرارية في التنمية المستدامة، فضلاً عن تخفيض الصدمات الاقتصادية وتوصيف النموذج كالآتي:

$$ES= NSE+NSR+NSG+NRT+NU+UNR+NP+GDP+APGDP+PNO+RNO+E_0$$

ثامناً: المخطط الفرضي للبحث:

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

المبحث الثاني: الجانب النظري:

أولاً: مفهوم الصدمات الاقتصادية:

هي اضطراب مفاجئ يعزى مصدره إلى حالة من اللاتكافؤ بين توافر الإنتاج وتناقص الحاجات الأمر الذي يقود اختلال التوازن بين مراحل الكساد والانتعاش والانكماش (الياسري، ٢٠٢٢: ٢١). كما يقصد بالصدمات الاقتصادية هي حدوث تغير شديد مفاجئ في المتغيرات الاقتصادية، وأن هذه الصدمة تكون مؤاتية (إيجابية) أو مناوئة (سلبية)، فالصدمة الإقتصادية المواتية تؤدي إلى زيادة في قيمة الناتج الحقيقي، أما الصدمة الإقتصادية المناوئة تؤدي الى إنخفاض قيمة الناتج الحقيقي، وعرفت أيضاً بأنها الأحداث المفاجئة التي يواجهها الأفراد، والشركات، وتكون هنالك صعوبة في التكييف معها، إذ أن الاعتقاد بثبات الأسعار في المدى القصير وفق الاقتصادي الإنكليزي جون مينارد كينز يعد عاملاً رئيسياً يحول دون تكيف الاقتصاد بسرعة مع الصدمات ومع ثبات الأسعار على المدى القصير، لا يتحقق التوازن بين الأسعار والكميات المطلوبة من السلع والخدمات بسرعة، وبدلاً من ذلك يضطر الاقتصاد إلى الاستجابة للصدمات في الأجل القصير من خلال التغيرات في الناتج، والعمالة بدلاً من التغيرات في الأسعار، ويتطلب استعمال أحد السياسات الاقتصادية الكلية لغرض امتصاص وتقليل تأثير الصدمة واستعادة التوازن (العزاوي، ٢٠٢١: ٩).

ثانياً: أنواع الصدمات الاقتصادية:

تعددت الصدمات الاقتصادية إلى عدة صدمات وهي: (سفر، ٢٠٢١: ٣)

١. الصدمة الداخلية:

حدوث تغيرات في أحد المتغيرات داخل اقتصاد معين التي لها تأثير كبير على الاقتصاد ويمكن أن تكون هذه الصدمات ايجابية أو سلبية على الاقتصاد وتقسم إلى:

أ. صدمة السياسة المالية: تعني حدوث تغيير مفاجئ في المالية العامة التي تتكون من مجموعة واسعة من السياسات مثل (صدمة الايرادات العامة، صدمة الانفاق العام) والتي تحدث تغييرات في الاقتصاد الكلي.

ب. صدمة السياسة النقدية: حدوث تغير مفاجئ في سوق النقد مثل التغير في عرض النقود أو سعر الصرف أو سعر الفائدة، ويعد هذا النوع من الصدمات الأكثر حدوثاً ولاسيما في البلدان النامية، وتعني حدوث تغيرات في أحد المتغيرات النقدية مما ينجم عنه آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية.

ت. الصدمة الحقيقية: تفهم بحدوث تغيرات غير متوقعة أو لا يمكن التنبؤ بها وتؤثر على العوامل الأساسية للإنتاج وتؤثر هذه الصدمة بالايجاب أو السلبي، ومثال على ذلك التغيرات التكنولوجية التي تطرأ على العملية الإنتاجية من خلال ادخال تكنولوجيا جديدة أو منتج جديد أو حدوث تقلبات حادة في أسعار المواد الأولية.

٢. الصدمة الخارجية:

بأنها التغيرات التي تحدث خارج اقتصاد معين التي لها تأثير كبير على الاقتصاد المحلي ولا يمكن السيطرة عليه، وقد تكون هذه الصدمة ايجابية أو سلبية على الاقتصاد وتنقسم هذه الصدمات إلى:

أ. تغير عوائد الصادرات: تتعرض أغلب البلدان النامية الى صدمة خارجية نتيجة اعتمادها على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع مثل النفط أو القطن لذلك تحدث تغيرات ايجابية أو سلبية للايرادات من العملة الأجنبية بسبب التغيرات التي تحدث في سعر هذه السلع.

ب. التضخم المستورد: تعتمد بلدان كثيرة على استيراد النفط وعند ارتفاع سعر النفط ينخفض الدخل الحقيقي للبلد المستورد للنفط بسبب الطلب على هذه السلعة بالنسبة لأغلب بلدان غير مرن مما يؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

ت. تغير تكاليف الاقتراض من الخارج: إن البلدان التي تعتمد على الاقتراض الخارجي تتعرض أكثر للصدمات الخارجية، فارتفاع سعر الفائدة في سوق رأس المال يؤدي إلى ارتفاع كلفة الاقتراض للبلدان ومن ثم تعطيل العديد من المشاريع وزيادة الفوائد المستحقة على القروض.

ث. تغير مستوى الهبات والمعونات الأجنبية: تركز بعض البلدان على الهبات والمعونات الأجنبية بشكل كبير في تمويل نفقاتها وعندما يحدث أي انخفاض في هذا المستوى تضطر البلدان الى تخفيض نفقاتها.

ج. تغير مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية: ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الكساد الاقتصادي عندما ينخفض الطلب على الصادرات لبعض البلدان التي تتعامل مع البلدان المتقدمة التي تعرض للكساد، ومن ثم يحدث انخفاض في الدخل مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الإنتاج والتشغيل.

ح. صدمة النفط: تعد صدمة النفط من أخطر أنواع الصدمات الحقيقية الخارجية التي تواجه الاقتصاد منذ أكثر من خمسين سنة والتي كان مرجعها الأساسي درجة الاستجابة الأسواق النفطية للتغيرات الأساسية في السياسة والاقتصاد.

٣. الصدمات العارضة أو العشوائية:

هي نوع من الاختلال الذي يحدث في التوازن الاقتصادي الخارجي للبلد ويبين نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل أو الآفات الزراعية التي تؤدي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية للبلد.

٤. الصدمة الموسمية:

تلك الصدمات التي تحدث بشكل موسمي والتي تصيب ميزان المدفوعات لمدة زمنية محددة خلال سنة مالية.

٥. الصدمة الهيكلية:

تحدث نتيجة تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من سلعة معينة إلى سلعة أخرى مثل تحول الطلب إلى النفط بدلاً من الفحم الحجري في مجال توليد الطاقة.

٦. الصدمة السياسية:

تحدث عندما يتغير النظام السياسي في بلد ما مما يؤدي إلى تغير الاتجاهات الاقتصادية كما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ كان الاقتصاد العراقي قبل هذا التاريخ يخضع لنظام شمولي.

٧. صدمة نسب التبادل التجاري:

تحدث نتيجة تغيرات مفاجئة في معدل التبادل التجاري للبلد سواء كان تلك التغيير في أسعار الاستيرادات أو أسعار الصادرات.

ثالثاً: الأسباب التي تؤدي لحدوث الصدمات الاقتصادية:

تحدث الصدمات الاقتصادية نتيجة أسباب وعوامل متعددة منها داخلية والأخرى خارجية مما يؤدي إلى حدوث تغييرات اقتصادية مفاجئة وغير متوقعة ومن هذه الأسباب هي: (الزيداوي، ٢٠٢٢: ١٨)

١. الأسباب الداخلية:

وتتعلق بالآتي:

أ. **التغير المفاجئ بمتغيرات النشاط الكلي:** هنالك عدة أسباب تؤثر في النشاط الكلي التي قد تؤدي إلى حدوث الصدمات الاقتصادية ومنها:

- **الأسباب المتعلقة بالطلب الكلي:** إن الطلب الكلي لأي اقتصاد هو مجموع الانفاق على الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات، لذلك فأي تغيير مفاجئ في هذه المكونات يؤدي إلى تغير الطلب الكلي ويفرق الاقتصاديين بين نوعين من الأسباب التي تؤثر في الطلب الكلي، وهو الأول يرتبط بمتغيرات السياسة المالية والنقدية من حيث التغير المفاجئ في اتجاه السياستين معاً أو كلاً على حده، والثاني مرتبط بالحروب والثورات وتغيرات الأسعار العالمية أو المحلية، وهذه الأسباب تؤدي إلى لحدوث تغير في أحد أو جميع مكونات الطلب الكلي، ومن أهم العوامل التي تؤدي الانتقال المفاجئ في الطلب الكلي وهي (تطور وسائل الدفع، التوقعات، التقدم التكنولوجي، الاستقرار السياسي، التجارة الحرة).
- **الأسباب المتعلقة بالعرض الكلي:** وهي علاقة مركبة بعنصر التكنولوجيا، عرض العمل، رأس المال، وسلوك الأسواق، قرارات التسعير، توقعات التضخم، ارتباط بين الناتج الكلي ومعدل

التبادل التجاري فإن أي تغيير مفاجئ في أحد أو جميع العوامل يؤدي إلى تغير غير مسيطر عليه بالعرض الكلي يؤدي إلى صدمة عرض.

- **الناتج الكامن أو المحتمل:** يعني حجم الإمكانات الكامنة بالاقتصاد لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات وفقاً لمبدأ الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانات، فهذا الاستغلال دون إهدار في ما هو متوفر من الإمكانات يؤدي إلى تحديد مستوى العرض الكلي.
- **تكاليف الإنتاج:** في مقدمتها الأجور أي زيادة التكاليف الأجور سيؤدي إلى عرض السلع عند مستوى مرتفع الأسعار.

ب. أسباب متعلقة بالسياسة الاقتصادي: إن هذه الأسباب تتعلق بالية تنفيذ السياسة الاقتصادية للبلد بسبب إن هذه السياسات قد حددت وسائلها وأدواتها في استهداف المتغيرات الاقتصادية (الناتج، الاستثمار، الأسعار) بشكل غير مضبوط وغير دقيق بما يتلائم مع الوقع الاقتصادي الحالي بما في ذلك ان هذه السياسات قد تولد صدمات مختلفة لاعتبارات مختلفة كتحمل الكلف الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، ومن هذه السياسات هي السياسة النقدية، إذ تتخذ السلطة النقدية مجموعة من الإجراءات والقرارات تؤدي إلى صدمة نقدية مقصودة أو غير مقصودة، فالصدمة غير المقصودة تحدث نتيجة تغيرات مفاجئة للسياسة النقدية أي سياسة إدارة عرض النقود، أما السياسة المالية فتكون الصدمة بهذه السياسة من خلال ثلاثة اتجاهات وهي اتجاه زيادة الانفاق الفعلي عما هو مخطط في الموازنة المعدة واتجاه زيادة الانفاق الممول بالاصدار النقدي الجديد أو بيع سندات الخزينة، أما الاتجاه الأخير بتخفيض الايرادات من أجل إحداث عجز مالي.

٢. الأسباب الخارجية:

تعد هذه المصادر هي خارج النظام الاقتصادي للبلد وتؤثر على مكونات الطلب الكلي وتسبب اضطرابها المفاجئ وتقسم إلى (صدمة الطلب على الصادرات، التغير في معدل الاستثمار الأجنبي، التغير في قيمة المساعدات الدولية)، أما الصدمات في العرض الكلي الخارجية فهي تسبب التغير المفاجئ في العرض الكلي، وأبرز مثال على صدمة العرض الخارجية هو ما يسمى بصدمة أسعار الاستيرادات، أي يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة بشكل مفاجئ، فهذا يعني أن تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة ستكون أعلى من الماضي، لأن القيمة العملة المحلية أمام العملة الأجنبية قد انخفضت ومن ثم سترتفع تكاليف الإنتاجية مما يدفع المنتجين إلى رفع أسعار المنتجات لغرض تغطية تكاليف ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، كما أن الحروب والكوارث الطبيعية والتغير في أسعار النفط والمناخ وتقلبات الطقس وانتشار الأوبئة والأمراض بمجملها سبب خارجي لصدمة العرض (العزاوي، ٢٠٢١: ١٤).

رابعاً: مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة وهما عمليات متكاملة وليست متناقضة (غنيم، ٢٠٠٧: ٢٥)، كما تعرف بأنها العملية التي تسعى إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، فضلاً عن التحول الحضاري لغرض الارتقاء بالمجتمع في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية (العرباوي، ٢٠٢٢: ٤٠). إن ظهور التنمية المستدامة جاء تتويجاً لجهود عالمية وسياسية وقانونية.

خامساً: أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت أجندة التنمية المستدامة بدءً من العام ٢٠١٥ و لغاية ٢٠٣٠ خطة تنموية متكاملة من 17 هدف للقضاء على الفقر ومعالجة تغير المناخ ومحاربة عدم المساواة بين الجنسين ومعالجة الكثير من المستويات التي التزمت بها الدول ولم تستطع إنجازها بحلول عام ٢٠١٥ حسب ما كان مقرراً في أجندة الأهداف الانمائية للألفية قد ركز هذا التقرير بالأساس على معرفة حدود هذه المستويات التنموية وما سببتة الاوضاع غير المستقرة من فقر وبطالة وعدم مساواة وتفشي الأمراض وتزايد أعداد النازحين (بوعميشة، ٢٠١٢: ٥٤) والجدول (1) يوضح أهم أهداف التنمية المستدامة.

الجدول (1) أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للمدة ٢٠١٥-٢٠٣٠

ت.	الهدف
١.	القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.
٢.	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣.	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ولجميع الأعمار.
٤.	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
٥.	تحقيق المساواة بين الجنسين.
٦.	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
٧.	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٨.	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٩.	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتشجيع الابتكار.
١٠.	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
١١.	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
١٢.	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١٣.	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
١٤.	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وحمايتها.
١٥.	حماية النظم الايكولوجية البرية واستخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات ومكافحة التصحر.
١٦.	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
١٧.	تقوية الشراكة العالمية للشؤون المالية من أجل التنمية المستدامة.

المصدر: الجمعية العامة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (٢٠١٥)، الدورة السبعون البندان ١٥ و١١٦ من جدول الأعمال ٢١ اكتوبر، الأمم المتحدة، ص١٢.

سادساً: خصائص التنمية المستدامة:

تتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب الآتية: (محارب، ٢٠١٠: ١٨٠)

١. **التمركز حول البيئة:** يتم التركيز على ارتباط التنمية بالبيئة، إذ تأخذ تكاليف البيئة في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع.
٢. **ذات بُعد قومي:** تتطلب التنمية المستدامة بُعداً استراتيجياً لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول، فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية.
٣. **الاهتمام بنوعية حياة الإنسان:** فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب، التي تحقق سعادتها الحقيقية في دنياه وآخرته.
٤. **تنمية متوازنة:** توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.
٥. **التركيز على البُعد الزمني:** فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

٦. **ذات بُعد مستقبلي:** فهي تنمية راعي حق الأجيال القادمة في الموارد الناضبة.
٧. **التمركز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للأفراد:** تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبيه حاجاته الأساسية، لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية.
٨. **تنمية متكاملة:** تراعي البُعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع لضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة.
٩. **تنمية تحقق تساوي الفرس للجميع:** إذ تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.
١٠. **تنمية ذات بُعد اخلاقي:** ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبيه احتياجاتها.
١١. **تنمية متعددة الجوانب:** تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فيؤخذ البُعد الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبشري والبيئي، في استراتيجية التنمية المستدامة، فهي حق من حقوق الإنسان في حياة طيبة كريمة تكفل فيها حريته وأمنه على نفسه ودينه وعقله ونسله وماله، فهي تنمية غايتها الإنسان ترتكز على مبداي العدالة والمساواة وهيئة تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة ذات بُعد استراتيجي لا تقتصر على مجرد الجهود الفردية المحكوم بعمر الفرد، بل إنها رسالة حياة ممتدة للاستمرار حضارة الإنسان وإطالة عمر الموارد الناضبة.

سابعاً: مؤشرات التنمية المستدامة:

بذلت مساعي كبيرة وجدية بداية العقد الأخير من القرن الماضي وحتى يومنا هذا للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل كامل ودقيق عن التنمية المستدامة، إذ اقترحت لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة 58 مؤشراً توزعت حسب الأبعاد المذكورة أعلاه مضافاً لها البُعد المؤسسي، وقد قسمت هذه المؤشرات على ثلاثة فئات اطلق عليها مؤشرات الضغط (القوة الدافعة) والحالة والاستجابة، إذ تركز مؤشرات القوة الدافعة بتصنيف الأنشطة والعمليات ومؤشرات الحالة تقيم الحالة الواقعية بشكل مختصر، أما مؤشرات الاستجابة فتتضمن الحلول والتدابير التي تم اتخاذها أو عمل بها بصدد التنمية (الشمري، ٢٠١٨: ٢٣)، وسوف نتناول المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بالآتي: (عبدالخالق، ١٩٨٨: ١٣)

١. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يحسب هذا المؤشر من خلال قسمه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة، وإن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياسه بمستوى الإنتاج الكلي وحجمه.
٢. **معدل البطالة وعدد السكان:** يعد من أهم مؤسرات التنمية المستدامة هو معدلات البطالة في العراق نسبة إلى عدد السكان في العراق ولاسيما التغير الذي حصل بعد عام ٢٠١٤.
٣. **مؤشرات التعليم الجامعي في العراق:** تتراوح أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات بعد التخرج من مرحلة الثانوية، فضلاً عن أعداد الهيئة التدريسية وأعداد الخريجين من الجامعات لتحقيق تحقيق مستدامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

والجدول (2) يبين مؤشرات التنمية المستدامة التي أعدت من قبل لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

الجدول (2) مؤشرات التنمية المستدامة المعدة من قبل لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة

الفئة	مؤشرات القوة الدافعة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الاستجابة
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي نسبة صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات. نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. مجموع المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	الدين / الناتج المحلي الإجمالي	
المؤشرات الاجتماعية	معدل البطالة معدل النمو السكاني معدل الراشدين ملمون بالقراءة والكتابة نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	مؤشر الفقر البشري السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر متوسط العمر المتوقع عند الولادة السكان الذين لاسبيل لوصولهم الى المياه المأمونه السكان الذين لاتتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بالخدمات الصحية. السكان الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بالمرافق الصحية. نسبة السكان في المناطق الحضرية.	
المؤشرات البيئية	الموارد المتجددة / السكان استعمال المياه الاحتياطات المتجددة استعمال الأسمدة	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية وأراضي المحاصيل الدائمة. نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر. التغير في مساحات الغابات.	
المؤشرات المؤسسية		عدد أجهزة التلفاز والراديو لكل 1000 نسمة. عدد الصحف لكل 1000 نسمة. عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة. عدد / مشتركي / مستعملي/ الانترنت لكل 1000 نسمة.	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الإجمالي. عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة.

Source: E.S.C.W.A: Economic and Social Commission for Western Asia, Application of Sustainable Development Indicators in the Escowa Member Countries Analysis of Results, United Nations, New York, 2000, P.4.

المبحث الثالث: الإطار العملي القياسي وتفسير النتائج:

الاحصاءات الوصفية:

يلحظ من الجدول (3) مقاييس النزعة المركزية للمتغيرات كافة التي تبين أن قيمة Jargue-Bera لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي أعلى قيمة ونفس الشيء أعلى قيمة Std.Dev وتم استخراج الوسط الحسابي والوسيط وأعلى قيمة وادنى قيمة والالتواء والتفرطح والاحتمالية والمجموع.

الجدول (3) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات كافة

	PNO	PRO	UNR	NU	NSR	NSG	NSE	NP	NRT	GDP	APGDP
Mean	64.32500	54.52500	20.64375	27.00000	531422.3	101793.6	158311.1	33.53106	35857.50	1.85E+08	5126467.
Median	61.00000	53.30000	18.80000	31.00000	521993.0	99222.50	146616.0	33.77250	36383.00	1.96E+08	5234706.
Maximum	109.5000	90.10000	36.40000	39.00000	804123.0	150311.0	257953.0	40.58400	50793.00	3.70E+08	7795627.
Minimum	14.80000	13.40000	15.00000	14.00000	341872.0	67053.00	93526.00	26.34000	20143.00	43890121	1645221.
Std. Dev.	31.26469	25.10860	6.241471	8.906926	167726.9	32152.34	58120.01	4.645491	9545.673	93802875	2014213.
Skewness	0.102366	0.040466	1.142861	-0.145576	0.427740	0.491456	0.499041	-0.038126	-0.031988	0.091281	-0.360828
Kurtosis	1.722171	1.720551	3.464239	1.302710	1.794394	1.644452	1.888622	1.791977	2.142758	2.121878	1.844465
Jarque-Bera	1.116509	1.095694	3.626694	1.977041	1.456889	1.869082	1.487553	0.976756	0.492638	0.536285	1.237366
Probability	0.572207	0.578193	0.163107	0.372127	0.482659	0.392766	0.475315	0.613621	0.781673	0.764799	0.538653
Sum	1029.200	872.4000	330.3000	432.0000	8502757.	1628697.	2532977.	536.4970	573720.0	2.95E+09	82023470
Sum Sq. Dev.	14662.21	9456.630	584.3394	1190.000	4.22E+11	1.55E+10	5.07E+10	323.7087	1.37E+09	1.32E+17	6.09E+13
Observations	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16	16

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviwes.10.

أولاً: توصيف النموذج القياسي:

يتم ترميز النموذج مع وصف لنموذج المتغيرات التابعة والمستقلة والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4) وصف لنموذج المتغيرات التابعة والمستقلة

اسم المتغير	الرمز	مستقل / معتمد
عدد الطلبة المقبولين	NSE	مستقل
عدد الطلبة المسجلين	NSR	مستقل
عدد الطلبة المتخرجين	NSG	مستقل
عدد اعضاء الهيئة التدريسية	NRT	مستقل
عدد الجامعات	NU	مستقل
معدل البطالة	UNR	مستقل
عدد السكان	NP	مستقل
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مستقل
الصدمات الاقتصادية	ES	تابع
متوسط نصيب الفرد من الناتج	APGDP	مستقل
السعر الاسمي للنفط	PNO	مستقل
السعر الحقيقي للنفط	PRO	مستقل

$$ES= NSE+NSR+NSG+NRT+NU+UNR+NP+GDP+APGDP+PNO+RNO+E_0$$

ثانياً: اختبار الاستقرارية:

نلحظ من الجدول (5) اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون، إذ يتضح من الجدول أن اختبار فيلبس بيرون أكثر استقرارية من ديكي فولر الموسع بالفرق الأول لكافة المتغيرات مقارنة بالقيمة المعيارية (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على (وجود علاقة طردية بين التنمية المستدامة والصدمات الاقتصادية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (وجود علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والصدمات الاقتصادية)، وهذا يطابق النظرية الاقتصادية عند اختبار (ADP) و(PP) وبقيمة محتسبة (0.000).

الجدول (5) اختبار الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		APGDP	GDP	NP	NRT	NSE	NSG	NSR	NU	PNO	PRO	UNR
With Cons...	t-Statistic	-1.6765	-0.3769	-0.4255	-0.9507	0.2181	-0.0798	0.0979	-0.5727	-3.4273	-3.4032	-2.2341
	Prob.	***0.4221***	***0.8902***	***0.8810***	***0.7419***	***0.9640***	***0.9352***	***0.9540***	***0.8495***	***0.0268***	***0.0280***	***0.2033***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	**	n0
With Cons...	t-Statistic	-1.6125	-1.9583	-3.7792	-2.3349	-2.1963	-1.9087	-2.1088	-2.4041	-3.2114	-3.1446	-2.1419
	Prob.	***0.7382***	***0.5756***	***0.0484***	***0.3932***	***0.4578***	***0.6007***	***0.5004***	***0.3628***	***0.1194***	***0.1321***	***0.4841***
		n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.6001	1.5363	10.2535	2.1758	3.7578	1.8580	3.8790	2.7717	-1.0564	-1.0250	-0.9246
	Prob.	***0.8345***	***0.9622***	***1.0000***	***0.9887***	***0.9996***	***0.9791***	***0.9997***	***0.9966***	***0.2489***	***0.2605***	***0.2999***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(APGDP)	d(GDP)	d(NP)	d(NRT)	d(NSE)	d(NSG)	d(NSR)	d(NU)	d(PNO)	d(PRO)	d(UNR)
With Cons...	t-Statistic	-3.4999	-2.9987	-13.2111	-3.4477	-4.1384	-2.9017	-3.1851	-5.2747	-7.5008	-7.3119	-3.1941
	Prob.	***0.0247***	***0.0594***	***0.0000***	***0.0271***	***0.0079***	***0.0702***	***0.0430***	***0.0011***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0424***
		**	*	***	**	***	*	**	***	***	***	**
With Cons...	t-Statistic	-3.5690	-2.8117	-12.7616	-3.2748	-4.3980	-2.6974	-3.1728	-4.9644	-15.5494	-15.3052	-3.0837
	Prob.	***0.0708***	***0.2164***	***0.0000***	***0.1109***	***0.0190***	***0.2515***	***0.1292***	***0.0077***	***0.0001***	***0.0001***	***0.1471***
		*	n0	***	n0	**	n0	n0	***	***	***	n0
Without C...	t-Statistic	-3.2900	-2.3112	-1.5026	-2.5859	-2.9743	-2.5155	-2.5278	-3.5552	-7.8282	-7.6557	-3.3567
	Prob.	***0.0030***	***0.0249***	***0.1201***	***0.0139***	***0.0060***	***0.0162***	***0.0158***	***0.0017***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0026***
		***	**	n0	**	***	**	**	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		APGDP	GDP	NP	NRT	NSE	NSG	NSR	NU	PNO	PRO	UNR
With Cons...	t-Statistic	-1.6775	-0.3769	-0.2468	-0.8547	-0.1924	0.0086	0.6781	-0.8029	-3.4273	-3.4032	-2.1547
	Prob.	***0.4216***	***0.8902***	***0.9108***	***0.7653***	***0.9204***	***0.9453***	***0.9853***	***0.7889***	***0.0268***	***0.0280***	***0.2285***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	**	n0
With Cons...	t-Statistic	-1.6125	-1.8580	-3.7815	-3.6105	-3.6286	-1.9998	-2.8729	-2.3716	-3.2114	-3.1446	-2.2091
	Prob.	***0.7382***	***0.6258***	***0.0483***	***0.0695***	***0.0676***	***0.5549***	***0.1988***	***0.3767***	***0.1194***	***0.1321***	***0.4516***
		n0	n0	**	*	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.6001	1.5464	6.3424	2.0510	1.6295	1.8777	3.3599	1.6442	-0.5325	-0.5500	-0.9273
	Prob.	***0.8345***	***0.9629***	***1.0000***	***0.9856***	***0.9681***	***0.9799***	***0.9986***	***0.9689***	***0.4677***	***0.4605***	***0.2988***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(APGDP)	d(GDP)	d(NP)	d(NRT)	d(NSE)	d(NSG)	d(NSR)	d(NU)	d(PNO)	d(PRO)	d(UNR)
With Cons...	t-Statistic	-3.4999	-2.9987	-5.7554	-4.5956	-3.8052	-2.9294	-4.1342	-4.3945	-6.0897	-6.0012	-3.2105
	Prob.	***0.0247***	***0.0594***	***0.0005***	***0.0047***	***0.0169***	***0.0670***	***0.0098***	***0.0050***	***0.0003***	***0.0003***	***0.0412***
		**	*	***	***	**	*	***	***	***	***	**
With Cons...	t-Statistic	-3.5714	-2.8102	-5.4819	-4.4568	-3.8362	-3.5581	-4.0686	-4.2004	-6.2356	-6.1731	-3.1294
	Prob.	***0.0705***	***0.2169***	***0.0035***	***0.0215***	***0.0530***	***0.0789***	***0.0378***	***0.0261***	***0.0011***	***0.0012***	***0.1376***
		*	n0	***	**	*	*	**	**	***	***	n0
Without C...	t-Statistic	-3.2900	-2.3554	-0.0967	-2.6050	-2.9743	-2.5155	-0.4420	-3.5552	-6.3355	-6.2469	-3.3196
	Prob.	***0.0030***	***0.0227***	***0.6299***	***0.0134***	***0.0060***	***0.0162***	***0.4991***	***0.0017***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0028***
		***	**	n0	**	***	**	n0	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviwes.10.

ثالثاً: نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL):

يبين الجدول (6) نموذج الابطاء الاسي الموزع ونجد قيمة F الاحتمالية هي (0.000001)، مما يعني قوة الأثر للتنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (وجود علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والصدمات الاقتصادية)، وهذا يطابق النظرية الاقتصادية والذي يؤكد ذلك من خلال قيمة Durbin-Watson Stat (2.32) وفق المعايير الثلاثة وهي (AK,SC,HA).

الجدول (6) نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL)

Dependent Variable: PNO
Method: ARDL
Date: 04/09/23 Time: 21:39
Sample (adjusted): 2004 2018
Included observations: 15 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): PRO UNR NU NSR NSG NSE NP NRT GDP APGDP
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PNO(-1)	-0.021031	0.006120	-3.436238	0.0413
PRO	1.205465	0.006861	175.6901	0.0000
UNR	0.202424	0.047839	4.231346	0.0242
NU	0.198195	0.091146	2.174473	0.1180
NSR	7.93E-06	7.39E-06	1.072987	0.3619
NSG	-0.000124	2.37E-05	-5.236070	0.0136
NSE	5.82E-06	1.66E-05	0.351107	0.7487
NP	0.614108	0.253951	2.418218	0.0943
NRT	0.000220	9.10E-05	2.421485	0.0940
GDP	-1.26E-08	6.08E-09	-2.065842	0.1308
APGDP	-2.93E-07	3.16E-07	-0.926237	0.4226
C	-26.81649	4.145069	-6.469492	0.0075

R-squared	0.999982	Mean dependent var	66.73333
Adjusted R-squared	0.999915	S.D. dependent var	30.78751
S.E. of regression	0.284236	Akaike info criterion	0.312538
Sum squared resid	0.242370	Schwarz criterion	0.878978
Log likelihood	9.655965	Hannan-Quinn criter.	0.306504
F-statistic	14932.02	Durbin-Watson stat	2.328593
Prob(F-statistic)	0.000001		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviwes.10.

رابعاً: كفاءة وسلامة النموذج Heteroskedasticity Test:

يبين هذا النموذج قوة وكفاءة وسلامة النموذج المستخدم وهو نموذج الابطاء الاسي الموزع، إذ نلحظ قيمة F الاحتمالية هي (0.26) مما يعني متقاربة لدرجة المعنوية (0.05) التي يتجه ان للتنمية المستدامة أثر كبير في تخفيض الصدمات الاقتصادية في العراق، وينبغي الاطلاع على اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي توضح طبيعة العلاقة الاقتصادية وهو النموذج الأفضل للبيانات وللمؤشرات المختارة في عينة البحث للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢).

الجدول (7) كفاءة وسلامة النموذج Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.292047	Prob. F(11,3)	0.2686
Obs*R-squared	13.40496	Prob. Chi-Square(11)	0.2677
Scaled explained SS	0.401921	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/09/23 Time: 21:49
Sample: 2004 2018
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.335251	0.210372	-1.593611	0.2093
PNO(-1)	-0.000250	0.000311	-0.805829	0.4793
PRO	0.000109	0.000348	0.314385	0.7738
UNR	-0.003378	0.002428	-1.391152	0.2584
NU	0.005902	0.004626	1.275917	0.2918
NSR	-1.92E-07	3.75E-07	-0.512952	0.6434
NSG	-2.16E-06	1.20E-06	-1.796777	0.1702
NSE	1.19E-06	8.41E-07	1.414697	0.2521
NP	0.025823	0.012889	2.003539	0.1388
NRT	-7.43E-06	4.62E-06	-1.609622	0.2059
GDP	-5.91E-10	3.09E-10	-1.912372	0.1518
APGDP	-1.65E-08	1.60E-08	-1.029845	0.3788

R-squared	0.893664	Mean dependent var	0.016158
Adjusted R-squared	0.503766	S.D. dependent var	0.020478
S.E. of regression	0.014426	Akaike info criterion	-5.649057
Sum squared resid	0.000624	Schwarz criterion	-5.082617
Log likelihood	54.36793	Hannan-Quinn criter.	-5.655091
F-statistic	2.292047	Durbin-Watson stat	2.810895
Prob(F-statistic)	0.268569		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج Eviwes.10.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون، إذ يتضح من الجدول ان اختبار فيلبس بيرون أكثر استقرارية من ديكي فولر الموسع بالفرق الأول لكافة المتغيرات مقارنة بالقيمة المعيارية (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على (وجود علاقة طردية بين التنمية المستدامة والصدمات الاقتصادية) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والصدمات الاقتصادية) وهذا يطابق النظرية الاقتصادية عند اختبار (ADP) و(PP) وبقيمة محتسبة (0.000).

٢. قيمة F الاحتمالية هي (0.000001) مما يعني قوة الأثر للتنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (وجود علاقة عكسية بين التنمية المستدامة والصدمات الاقتصادية) وهذا يطابق النظرية الاقتصادية الذي يؤكد ذلك من خلال قيمة Durbin-Watson Stat (2.32) وفق المعايير الثلاثة وهي (AK,SC,HA).
٣. يتميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد احادي الجانب بسبب الطابع النفطي الريعي، وهي سلعة متغيرة السعر بسبب تعرضها لظروف وتغيرات داخلية وخارجية.
٤. مر الاقتصاد العراقي بالكثير من الأزمات والصدمات الاقتصادية نتيجة لأسباب وعوامل متعددة منها داخلية والأخرى خارجية، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات اقتصادية مفاجئة وغير متوقعة ولاسيما الصدمة المزدوجة التي حالت دون تحقيق اقتصاد معافى.
٥. للتنمية المستدامة دور ايجابي في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق، وكذلك ايجاد الوسائل الناجحة للمشاكل الاقتصادية في البلد من خلال اهداف التنمية المستدامة.
٦. تتطلب التنمية المستدامة بعد استراتيجيا لارتباطها بالكثير من العوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

التوصيات:

١. ضرورة الأخذ بهكذا نموذج قياسي ليعكس الأثر بين التنمية المستدامة على الصدمات الاقتصادية ولاسيما بتنوع الصدمات الاقتصادية لبيان الأثر المباشر الذي يبين أن العراق في المستقبل يحدث صدمات اقتصادية لاعتماده على سلعة واحدة وهي النفط وإهمال التنمية المستدامة.
٢. يتوجب على المختصين ولاسيما الحكومة بوضع آلية للتنويع الاقتصادي بكافة القطاعات لضمان سير التنمية المستدامة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣.
٣. إن الاهتمام بالتنمية المستدامة تجعل الاقتصاد في البلد معافي ومتطور، وعلى الحكومة الأخذ بتجارب البلدان التي فيها حلول منطقية وواقعية للاقتصاد لضمان اقتصاد معافى في المستقبل.
٤. تتطلب التنمية المستدامة بعد استراتيجياً لارتباطها بالكثير من العوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.
٥. العمل على توفير المتطلبات التي تحتاجها التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق وايجاد الوسائل الناجحة من خلال اهداف التنمية المستدامة لمعالجة تلك الصدمات.

المصادر والمراجع:

١. بوعموشه، حميدة، (2012)، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تيسير.
٢. الزيداوي، حسين علاء حسين، (٢٠٢٢)، أثر الصدمات الاقتصادية في السياسات المالية والنقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٣. سفر، جعفر صادق، (٢٠٢١)، قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو.
٤. الشمري، مايح شبيب، جياد، علي حمزة، (٢٠١٨)، الواقع الريعي وآثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق: دراسة قياسية للمدة ١٩٨٥-٢٠١٥، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، السنة الثانية عشرة، العدد ٢٣.
٥. عبدالعزيز قاسم محارب، ٢٠١٠، التنمية المسدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

٦. عبدالله، عبدالخالق، (١٩٨٨)، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، لبنان.
٧. عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، (٢٠٠٧)، التنمية المستدامة؛ اساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
٨. العرباوي، نبأ كاظم هادي، (٢٠٢٢)، الانفاق العام بين ضرورات الانفاق الاجتماعي وبعض متطلبات التنمية المستدامة: العراق حالة دراسية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
٩. العزاوي، علاء طالب رزوقي، (٢٠٢١) انعكاس الصدمات الاقتصادية على انماط الاستهلاك العائلي في العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
١٠. العزاوي، علاء طالب رزوقي، (٢٠٢١)، انعكاس الصدمات الاقتصادية على أنماط الاستهلاك العائلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
١١. الغريري، صفاء سالم خلف، (٢٠٢٢)، تحليل وقياس أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
١٢. الياسري، علي الهادي رشيد عبود، (٢٠٢٢)، السياسة المالية الاستنسابية ودورها في مواجهة الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٩)، مع إمكانية تطبيقها في العراق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.